Royaume du Maroc
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

المملكة المغربية
المندوبية السامية للتخطيط

العدد رقم 4

المديرية الجهوية
تازة-الحسيمة-تاونات

أكتوبر- نونبر- دجنبر 2011

النشرة الداخلية

افتتاحية العدد: الاحتفال بخمسينية المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، نظمت المندوبية السامية للتخطيط، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك نصره الله، ندوة دولية حول موضوع " أي دور للإحصاء في ظل التغيرات الوطنية و الدولية؟" وذلك يوم الخميس 15 دجنبر 2011 بالرباط.

وقد استهل هذا اللقاء الذي عرف حضور خبراء مغاربة وأجانب، بكلمة للسيد المندوب السامي للتخطيط ركز فيها على أهمية المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي كمؤسسة تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لبلادنا. فمنذ نشأته، أمن المعهد تكوين آلاف الأطر من مستوى عال مغاربة ومغاربيين و أفارقة وعرب منهم شخصيات سياسية بارزة تقلدت مناصب عالية وكذا مسؤولين و مسيرين سامين في شركات كبرى. وبفضل مسايرة وتكييف التكوين و الدروس النظرية و التطبيقية التي يتم تلقينها بالمعهد، فإن هذا الأخير ساهم في تزويد القطاعين العمومي و الخصوصي بأطر وجدت في المنشآت التي عملت بها مجالا لتدعيم كفاءاتها. وقد ذكر السيد المندوب السامي في مداخلته على أن الاحتفال بخمسينية هذه المنشأة يأتي في ظروف تختلف تماما عن تلك التي كانت وقت تأسيسها حيث أن العالم اليوم يعاني من أزمات اقتصادية و اجتماعية صعبة وتغيرات سياسية عميقة تحتم عليه إيجاد حلول و إجابات مستديمة للتحديات المستقبلية قادرة على محاربة الفقر و الحد من تدهور البيئة و توفير الأمن بكل أنواعه، كما أن هذه التحولات البالغة الأهمية تفرض على الإحصاء أن يضع في صلب اهتماماته ضرورة تكييف مجال اختصاصاته و المفاهيم و الطرق و المنهجيات المتبعة قصد الاستجابة بشكل جيد للإشكاليات الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة.

وقد كانت هذه الندوة العلمية فرصة كذلك أكد فيها السيد المندوب السامي على أن المؤشرات الإحصائية التي يتم تهييئها في إطار مستقل تمكن من قياس موضوعي للواقع الاقتصادي و الاجتماعي و تساعد على تنوير متخذي القرار قصد نهج سياسات ناجعة يكون لها وقعا إيجابيا على ظروف عيش الساكنة، كما كانت أيضا مناسبة للإشادة بالتطور الذي عرفه النظام الوطني للمعلومة الإحصائية بالمغرب حيث أن تأهيله مكن من الانخراط التام في إطار المفاهيم و التقنيات المتعلقة بتجميع و استغلال المعطيات الإحصائية التي توصي بها لجنة Stiglitz-Sen-Fitoussi، فالمستوى العالي للمحاسبة الوطنية و البحوث البنيوية وبحوث الظرفية و الدراسات الاستشرافية ومحاكاة السياسات العمومية معترف به داخليا و خارجيا.

وقد عرف هذا اللقاء تقديم عروض متعددة تطرقت إلى مواضيع " الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للإحصاء" و " الأنظمة الوطنية للمعلومة الإحصائية و المعايير الدولية" و كذا " تدريس الإحصاء في ظل التحول الذي تعرفه الوضعية السوسيو اقتصادية". وعرفت الندوة أيضا تقديم شهادات لشخصيات بارزة تخرجت من المعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي تتحمل مسؤوليات وازنة منها السيد محمد حوراني رئيس الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب و السيد عزيز الرباح وزير التجهيز و النقل في الحكومة الحالية ورئيس المجلس البلدي لمدينة القنيطرة و السيد أنيس بيرو كاتب الدولة لدى وزارة السياحة و الصناعة التقليدية، المكلف بالصناعة التقليدية في الحكومة المنتهية ولايتها.

ولا يسعنا، من خلال هذا المنبر، كأطر إحصائية بالمديرية الجهوية للتخطيط بالحسيمة، درست بالمعهد الوطني للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي إلا أن ننحني إجلالا و نتقدم بجزيل الشكر لكل أساتذة هذه المؤسسة الذين لولاهم لما وصل الإحصاء في المغرب إلى المستوى الذي هو عليه اليوم، سواءا الذين لازالوا يمارسون مهامهم أو الذين أحيلوا على التقاعد أو الذين وافتهم المنية وندعو الله سبحانه و تعالى أن يتغمدهم بواسع رحمته.

الحسين لزرو، المدير الجهوي للتخطيط بالحسيمة

إصـــــــدارات

توصلت المديرية الجهوية ب :

- Revue Méditerranée Perspectives (N°64 et 65)
- Revue Economia N°13 (Novembre 2011-Février 2012)
- La Revue (N°16 et 17)
- Indice des prix à la consommation (IPC) « base 100 : 2006 » année 2010- MEKNES
- النشرة الداخلية للمندوبية السامية للتخطيط عدد رقم 22 (شتنبر-أكتوبر 2011)
- معالم إحصائية رقم 172– 173– 174 بالعربية و الفرنسية
- النشرات الداخلية لجهات مكناس -تافيلالت (رقم 6) و تادلة – أزيلال (رقم 4) و الرباط-سلا-زمور-زعير (رقم 13)
- النشرة الإحصائية الجهوية لجهة مكناس-تافيلالت 2010
- المغرب في أرقام 2009 (عربي-فرنسي و عربي-إنجليزي)
- إحصائيات أساسية 2010
- الرقم الإستدلالي للإنتاج الصناعي و الطاقي و المعدني - الفصل الأول من سنة 2011
- منوغرافية جهتي تادلة – أزيلال 2010 و الرباط-سلا-زمور-زعير 2008

أصدرت المديرية الجهوية :

- النشرة الإحصائية الجهوية لسنة 2010
- المنوغرافية الجهوية لسنة 2010

مواقع الكترونية

- المكتب الوطني للإحصاء الجزائري www.ons.dz
- المجلس الوطني للمعلومة الإحصائية بفرنسا www.cnis.fr

تهـــــانـــي

يتقدم كافة موظفي المديرية الجهوية للتخطيط بالحسيمة بأحر التهاني إلى :

- السيدة نعيمة لوكيلي بمناسبة نجاحها في امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة تقني من الدرجة الثالثة.
- السيدان محمد مهاية و محمد تازغيني بمناسبة نجاحهما في امتحان الكفاءة المهنية لولوج درجة مساعد تقني.

تعزيـــــــة

تلقينا ببالغ الحزن و الأسى نبأ وفاة :

- ابن أخ السيد **الحسين لزرو** المدير الجهوي للتخطيط

وبهذه المناسبة الأليمة، يتقدم كافة أطر و موظفي المديرية بأحر التعازي و المواساة راجين من العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته.

و إنا لله و إنا إليه راجعون

نشرة داخلية دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن المديرية الجهوية للتخطيط بالحسيمة

لجنة التحرير : الحسين لزرو – سعاد بنعبدالله – علي الشهبوني – سناء شنكاو – نبيل الخياطي – اليوسفي محمد
المنسقة : سميرة بلعيش

ملتقى زنقة جامع الزيتونة و زنقة الأزهر
ص ب 15 ، الحسيمة
☎ (+212) 539 98 34 75 🖷 (+212) 539 98 42 13
hcp.alhoceima@gmail.com

بحـــوث ميدانيـــــــة

1- النتائج الرئيسية للبحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

عرف قطاع المؤسسات غير الهادفة للربح،المعروف عامة بالمجتمع المدني أو القطاع الجمعوي، تطورا مهما خلال السنوات الأخيرة، وأصبح من بين الفاعلين الأساسيين في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد. و موازاة مع ذلك فإن المؤشرات الإحصائية والمعطيات الخاصة بهذا القطاع تبقى شبه غائبة في الإحصائيات الرسمية. ولسد هذا النقص في المعلومات الإحصائية، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2009 بحثا وطنيا حول المؤسسات غير الهادفة للربح يهدف أساسا إلى معرفة خصائص هذه المؤسسات، وتقييم مساهمتها الاقتصادية والاجتماعية، ومعرفة مختلف المعيقات التي تحول دون تنمية هذا القطاع.

قبل تقديم النتائج الرئيسية لهذا البحث، لابد من الإشارة إلى أن هذه النتائج تخص فقط الجمعيات العادية* و الجمعيات ذات المنفعة العامة النشيطة خلال سنة 2007 (سنة مرجع البحث).

حجم و مجال أنشطة النسيج الجمعوي

قدر عدد الجمعيات العادية النشيطة فعليا في سنة 2007 ب 44.614 جمعية. وبعد إضافة الجمعيات ذات المنفعة العامة، التي خضعت كلها للبحث، يصبح العدد الإجمالي للجمعيات النشيطة هو 44.771 وحدة، وهو ما يسفر عن معدل 145 جمعية لكل 100.000 نسمة (مقابل 1.749 في فرنسا سنة 2005 و 508 في كندا سنة 2003).

و يلاحظ أن أغلبية الجمعيات النشيطة خلال سنة 2007 هي وحدات حديثة التأسيس، ذلك أن 8 جمعيات من أصل 10 أنشأت خلال الفترة الممتدة من 1997 إلى 2007، و 4 من أصل 10 تأسست منذ إعلان المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005. و بصفة عامة، فإن العمر الوسيط للجمعيات النشيطة سنة 2007 في المغرب يبلغ 4 سنوات.

و أبانت نتائج البحث كذلك أن الجمعيات تتواجد بمختلف الجهات لكن بكثافة نسبيا أكبر بجهتي الرباط- سلا- زمور- زعير و سوس- ماسة- درعة (3 جمعيات من أصل كل 10) وتشتغل في مجالات متباينة كالتربية و الصحة و الثقافة و الرياضة و الترفيه و الدفاع عن الحقوق و التنمية و السكن، الخ.... إلا أنه ورغم هذا التنوع، فإن أنشطة العمل الجمعوي تتركز أساسا في مجالي "التنمية و السكن" (35،2% من مجموع الجمعيات) و"الثقافة و الرياضة و الترفيه" (27،1 %) .

ظروف النشاط وعمل المؤسسات غير الهادفة للربح

أظهرت نتائج البحث أن أكثر من نصف الجمعيات لا تتوفر على مقر، في حين أن 29,6٪ من الجمعيات تتوفر على مقر منح لها بالمجان (58٪ منها من طرف المؤسسات العمومية والخاصة و29٪ من طرف أحد أعضاء الجمعية)، و11٪ تكتري مقرها و8,4٪ تتوفر على مقر في ملكها الخاص.

كما بينت نتائج البحث أن مستوى التجهيز المعلوماتي يبقى ضعيفا، بحيث أن جمعية واحدة فقط من أصل خمسة تتوفر على هذا النوع من التجهيزات، و أن أغلبية الجمعيات (94,7٪) لا تتوفر على محاسبة وفق المعايير الجاري بها العمل. كما أن غالبية الجمعيات لا تستفيد من الفرص التي قد يمنحها التعاون فيما بينها، إذ أن 78،1 % من مجموع الجمعيات لا تنتمي إلى أي شبكة للتعاون. أما فيما يتعلق بالشراكة، فنجد أن 87,7٪ من الجمعيات تعمل لوحدها مقابل 7,9٪ تعمل في شراكة مع الدولة أو مع المؤسسات العمومية، و 2,7٪ مع الجماعات المحلية فيما 1,5٪ فقط لها شراكة مع جهات أجنبية.

الموارد البشرية في القطاع الجمعوي

بخصوص التأطير والتسيير الإداري، أبانت نتائج البحث أن 95,9٪ من الجمعيات مسيرة من طرف مكتب تنفيذي فقط بمتوسط 9 أعضاء و 1,1٪ من طرف مجلس إداري فقط و 3٪ من طرف مكتب تنفيذي ومجلس إداري معا بمتوسط 10أعضاء بالنسبة للمكتب التنفيذي و 27 عضوا للمجلس الإداري. و تشكل النساء 12,7٪ من مجموع الأعضاء المسيرين للجمعيات.

أما فيما يخص توزيع الهيئة المسيرة حسب المهنة، فنجد أن 16,9٪ من هؤلاء الأعضاء هم أطر عليا أو يمارسون مهنا حرة، 14,8٪ أطر متوسطة، 14,6٪ مستخدمون، 9,6٪ أعضاء هيآت تشريعية أو منتخبون محليون أو مسؤولون و 8,2٪ حرفيون وعمال مؤهلون في المهن التقليدية.

ومن جهة أخرى، أسفرت نتائج البحث أن 7 جمعيات من أصل 10 تعتمد كليا على العمل التطوعي حيث استخدم القطاع الجمعوي ما يقارب 352.000 متطوعا ساهموا بما يقرب من 96 مليون ساعة عمل، وهو ما يعادل 56.524 منصب شغل بدوام كامل، و أن 31,4٪ من الجمعيات لجأت إلى التشغيل المؤدى عنه حيث شغلت 27.919 شخصا بصفة دائمة و 35.405 بصفة مؤقتة، خصصوا ما مجموعه 10.066.000 ساعة للعمل الجمعوي وهو ما يعادل أكثر من 33.846 منصب شغل بدوام كامل. ففي سنة 2007، شغل القطاع الجمعوي 90.370 متطوعا ومؤجورا، وهو ما يمثل نسبة 0,9٪ من عدد المشتغلين بالمغرب سنة 2007 (تبلغ هذه النسبة 7,9٪ بفرنسا). هذا وقد استفادت الجمعيات خلال سنة مرجع البحث من خدمات الأشخاص الموضوعين رهن إشارتها من طرف المؤسسات العمومية أو الخاصة حيث استفادت 2,4٪ من الجمعيات من خدمات 5.582 شخصا وضعوا رهن إشارتها ساهموا بما مجموعه 5.591.300 ساعة عمل، أي مايعادل 3.293 منصب شغل بدوام كامل.

الموارد المالية ونفقات النسيج الجمعوي

استطاع النسيج الجمعوي بالمغرب سنة 2007 تحقيق موارد مالية بلغت حوالي 8,8 مليار درهم. إلا أن هذه الموارد تبقى ضعيفة نظرا لحجم النسيج الجمعوي (حوالي 45.000 جمعية). وهكذا أبانت نتائج البحث أن جمعية واحدة من أصل خمسة تشتغل بميزانية سنوية لا تتعدى 5000 درهم، و جمعية من أصل ثلاثة تشتغل بميزانية سنوية تقل عن 10.000 درهم، في حين نجد أن 5,4٪ من الجمعيات فقط تتوفر على ميزانية سنوية تفوق 500.000 درهما. أما الجمعيات التي تتجاوز ميزانيتها مليون درهم فهي لا تمثل إلا 2,5٪ من مجموع الجمعيات . و حسب مصدر الموارد المالية للجمعيات، فحوالي 32٪ من هذه الموارد تأتي من الهبات والتحويلات الجارية المقدمة سواء من طرف الأسر (12,7٪) أو الدولة (6,1٪) أو المقاولات (5,7٪) أو الخارج (5٪) أو جمعيات أخرى (2,5٪). وتعتبر واجبات الانخراط المصدر الرئيسي لمداخيل الجمعيات التي لا تتعدى مواردها السنوية 10.000 درهم، حيث تمثل حوالي نصف مدا خيلها. و كلما ارتفع مستوى موارد الجمعية، انخفضت حصة واجبات الانخراط لحساب الموارد الآتية من الهبات والتحويلات الجارية.

أما بخصوص نفقات القطاع الجمعوي، فقد بلغت 5,9 مليار درهم سنة 2007 وهو ما يمثل 66٪ من مواردها المالية لنفس السنة. وبلغت تكاليف الاستغلال 2,96 مليار درهم، وهو ما يعادل أكثر من 50٪ من مجموع النفقات. وقد خصصت ثلاثة أرباع هذا المبلغ لتكاليف ونفقات التسيير والباقي لتكاليف المأجورين.

الصعوبات التي يواجهها النسيج الجمعوي

رغم النمو الذي عرفه النسيج الجمعوي في السنوات الأخيرة، فإن أغلبية الجمعيات تواجه عدة معيقات في إنجاز مهامها، نذكر منها على الخصوص غياب تجهيزات التسيير والحصول على التمويل. وقد صرحت 8 جمعيات من أصل 10 بمعاناتها من النقص في التجهيزات الضرورية، ونفس النسبة صرحت بمعاناتها من صعوبات في الحصول على التمويل. أما فيما يخص العمل التطوعي، فإن أكثر من نصف الجمعيات صرحت بصعوبة إيجاد المتطوعين أو إقناعهم بالاستمرار في العمل الجمعوي.

ملاحظات : - سيتم لاحقا نشر بعض المؤشرات الجهوية.

- للاضطلاع على المعلومات الإضافية الخاصة بهذا البحث، المرجو زيارة الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط.

www.hcp.ma

المندوبية السامية للتخطيط

****

*الجمعيات العادية: تعنى الجمعيات التي لا تنتمي إلى أي فئة من الفئات التالية : الجمعيات ذات المنفعة العامة واتحاد الجمعيات أو الفيدراليات والأحزاب والجمعيات السياسية و المؤسسات والجمعيات الأجنبية والتعاونيات والنقابات وجمعيات القروض الصغرى و النوادي و الجامعات الرياضية والتعاضديات.

2- البحث الوطني حول استعمال الوقت 2011 /2012

يندرج هذا البحث في إطار برنامج البحوث الإحصائية المسطر من لدن المندوبية السامية للتخطيط و الذي يكتسي أهمية بالغة على المستوى الداخلي و الخارجي كذلك، حيث تدخل نتائج هذا النوع من البحوث في صلب اهتمامات الأجهزة الدولية. فمنظمة الأمم المتحدة تعتبر المعطيات المنبثقة من البحوث حول استعمال الوقت ذات أهمية كبرى حيث " تشكل مصدرا مشتركا لاستعمال وحدة قياس موحدة من أجل معطيات وصفية أساسية، و التي يستحيل الحصول عليها بطريقة أخرى، حول أنشطة الإنسان في مختلف مجالات الإحصاءات الاقتصادية ذات الصلة". و يشكل هذا البحث ثاني تجربة بعد تجربة 1997 و التي همت فقط استعمال الوقت عند النساء، وقد تم هذه المرة توسيع مجاله ليشمل الرجال و النساء و الأطفال.

و يتمثل الهدف الرئيسي للبحث الوطني حول استعمال الوقت 2012/2011 في تحديد توزيع الوقت بين مختلف الأنشطة المزاولة من طرف السكان. ويمكن أن ينبثق عن هذا الهدف العام هدفين آخرين يتجليان في:

* تحديد و وصف مختلف الأنشطة التي يقوم بها السكان بالتفاعل مع مختلف العوامل الديموغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

* توفير قاعدة بيانات إحصائية و مؤشرات حسب الجنس ووسط الإقامة و على مستوى جميع الجهات وذلك للأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي بشكل أفضل.

كما يمكن استعمال معطيات البحث الوطني حول استعمال الوقت من أجل قياس معمق لجميع أشكال العمل من خلال تسجيل الوقت الفعلي المخصص للعمل بجميع أشكاله، ومن أجل تحليل جودة الحياة من خلال التركيز على أهمية الوقت المخصص للترفيه. كما تسمح المعطيات المجمعة من تقييم أكثر دقة للإنتاج الوطني من خلال الأخذ بعين الاعتبار لإنتاج الأسر، كما تستعمل أيضا من قبل عدة مؤسسات عمومية و خصوصية مثل شركات النقل العمومي من أجل تخطيط المواقيت أو شركات الاتصال بغية الاستهداف الزمني.

وتجدر الإشارة إلى أن جمع المعطيات يتم على مدار سنة كاملة وذلك بالنسبة ل24 ساعة لكل شخص من العينة (البالغين أو الأطفال) بغية الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الموسمية على استعمال الوقت لدى النساء و الرجال. فبالإضافة إلى بحث الأسر المسحوبة، يتم اختيار رجل وامرأة من كل أسرة يبلغان من العمر 15 سنة فما فوق بحيث يكونان موضوع بحث الاستمارة الفردية لدراسة الخصائص الكيفية للأنشطة التي يزاولونها. كما يتم اختيار 5 أطفال يبلغون من السن ما بين 7 و 14 سنة لتتبع استعمالهم اليومي للوقت.

ويبلغ حجم العينة الذي من شأنه أن يوفر، على المستوى الوطني، تقديرات على المستوى الجهوي بالنسبة للساكنة التي تبلغ من العمر 15 سنة فما فوق 9000 أسرة.

على مستوى جهة تازة- الحسيمة- تاونات، انطلق البحث يوم الاثنين 3 أكتوبر 2011 وبهم طيلة سنة كاملة بحث 32 وحدة أولية أي ما مجموعه 480 أسرة، وفي كل أسرة يتم بحث رجل و امرأة أي حوالي 480 رجل و480 امرأة وكذلك يتم بحث 5 أطفال في كل وحدة أولية أي حوالي 160 طفل. وتتوزع الوحدات الأولية موضوع البحث حسب الأقاليم كما يلي:

الوسط/الإقليم	تازة	الحسيمة	تاونات	المجموع
حضري	5	2	2	9
قروي	7	5	11	23
المجموع	12	7	13	32

و يشرف على جمع المعطيات بالجهة فرقة من المديرية الجهوية مكلفة ببحث 30 وحدة أولية فيما الوحدتين المتبقيتين ستقوم ببحثهما فرقة متنقلة من مديرية الإحصاء.

علي الشهبوني، رئيس مصلحة التخطيط بالمديرية

****

3- الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة

عرف الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة خلال شهر دجنبر 2011 انخفاضا قدره 0,7% مقارنة مع الشهر السابق، حيث بلغ مستوى هذا المؤشر 111,4 مقابل 112,2 خلال شهر نونبر.

ويرجع هذا التغير أساسا إلى انخفاض مؤشرات أقسام "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية " ب 4 ,1% و "الملابس والأحذية" ب 0,2% . أما باقي الأقسام، فإن أرقامها الاستدلالية قد عرفت استقرارا أو تغيرات تراوحت ما بين 0,1+% و 7 0,+%.

و فيما يخص "المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية"، فإن الانخفاضات المسجلة في الأثمان ما بين شهري نونبر و دجنبر 2011 همت بالخصوص أثمان " الخضر" ب 2,4% و " السمك وفواكه البحر " ب 19,0% . أما" الملابس والأحذية"، فإن الانخفاضات الحاصلة كانت نتيجة انخفاض أثمان " أقمشة الملابس" ب 7,9% .

و فيما يتعلق بالتغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الاستدلالي بمدينة الحسيمة خلال سنة 2011 ارتفاعا قدره 1,6% مقارنة مع سنة 2010.

الرقم الاستدلالي للاثمان عند الاستهلاك بمدينة الحسيمة التطور حسب أقسام المواد

أقسام المواد	الرقم الاستدلالي الشهري		
	نونبر 2011	دجنبر 2011	التغير%
01 - المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	117,2	115,6	-1,4
02 - المشروبات الكحولية والتبغ	107,9	107,9	0,0
03 - الملابس والأحذية	108,0	107,8	-0,2
04 - السكن والماء والكهرباء والغاز ومحروقات أخرى	101,7	101,7	0,0
05 - الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	111,2	111,2	0,0
06 – الصحة	107,2	107,3	0,1
07 – النقل	101,3	101,5	0,2
08 – المواصلات	76,5	76,5	0,0
09 - الترفيه والثقافة	80,9	80,9	0,0
10 – التعليم	120,5	120,5	0,0
11 - مطاعم وفنادق	121,7	122,6	0,7
12 - مواد وخدمات أخرى	124,9	124,9	0,0
الرقم الاستدلالي العام	**112,2**	**111,4**	**-0,7**

المصدر : البحث الوطني حول الأثمان عند الاستهلاك- المندوبية السامية للتخطيط

نبيل الخياطي، تقني بالمديرية

****